مجلة جامعة بني وليد
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

BANI WALEED UNIVERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

A QUARTERLY REFEREED JOURNAL ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

من محتويات العدد :

- التضمين والنيابة في تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437).
- ظاهرة الغموض في المعنى (دراسة لغوية) .
- الكتابة ودورها في الإثبات في الدعوى الإدارية.
- معوقات تطبيق التمويل بالمشاركة في مصرف الجمهورية فرع بني وليد "دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظفين".
- المعرفة السياسية باعتبارها مكوناً من مكونات الحقل المعرفي.
- دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد.
- الصعوبات التي تواجه التسويق الرياضي في الأندية الليبية.
- تقييم أداء وإنتاجية بعض التراكيب الوراثية من الشعير السداسي الصفوف المغطى تحت الظروف البعلية بالجبل الأخضر (ليبيا).

السنة السادسة العدد الثالث والعشرون مارس 2022 م

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد العشرون - يونيو 2021 م

Sixth Year – Twenty- third Issue – March 2022

مجلة جامعة بني وليد

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة السادسة – العدد الثالث والعشرون – مارس 2022 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية

السنة السادسة – العدد الثالث والعشرون – مارس 2022 م

المشرف العام للمجلة

د. عبد الحميد فرج صالح

رئيس تحرير المجلة

د. الطاهر سعد ماضي

مدير تحرير المجلة

أ. أشرف علي محمد لامه

هيئة تحرير المجلة

د. منصور محمد ونيس	د. أعويدات حسن بالحاج
د. عبد الله صالح أزبيدة	د. علي محمد شقلوف
د. عبد الله الشيباني	د. محمد نافع اسطيل
د. فرج خليل سالم	د. مفتاح الفيتوري الجمل

اللجنة الاستشارية للمجلة

د. محمد عثمان الفيتوري	رئيساً
د. إبراهيم أحمد خليل	عضواً
د. عبد الحكيم محمد عثمان	عضواً
د. مصباح ياقة السوداني	عضواً
د. رمضان الطاهر	عضواً
د. جعفر الصيد عوض	عضواً
أ. علي صالح اقريميدة	عضواً
أ. إسماعيل مصباح عبد القادر	عضواً
أ. علي مصباح ارحومة	عضواً
أ. عامر فتح الله المبروك	عضواً

أمين سر المجلة

جمال محمد الجهيمي

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار إليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1– تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2– يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ– الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب– الدوريات : أسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة .

3– معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4– أن يكون النص مطبوعا على برنامج (Microsoft Word) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic)، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :
(عرض 17سم، ارتفاع 24 سم) أو (عرض 6.70 إنش، ارتفاع 9.45 إنش).

5–أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6– ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات .

7– ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته .

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث .

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها .

10 – لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى .

11 – تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13 – تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14 – مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة .

15 – ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية .

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

البريد الإلكتروني

jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة على فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

محتويات العدد

عنوان البحث	أسم الباحث	الصفحة
التضمين والنيابة في تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437)	د. صالح أبوشعالة السوداني سالم عبد العزيز فرج رمضان المريمي	7
ظاهرة الغموض في المعنى(دراسة لغوية)	د. محمد الهادي عامر أبوراوي	30
تمردات الإنكشارية على ضوء المصادر الأصلية في عهدي بايزيد الثاني وسليم الأول (886-926هـ/1481-1520م)	د. محمد عبد الرزاق العوفي	50
الكتابة ودورها في الإثبات في الدعوى الإدارية	د. إبراهيم عبد المقصود عبد السلام أمحيسن	73
معوقات تطبيق التمويل بالمشاركة في مصرف الجمهورية فرع بني وليد دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظفين	د. عبد الله معتوق أحمد المرعاش	88
المعرفة السياسية باعتبارها مكوناً من مكونات الحقل المعرفي	د. الطاهر سعد ماضي أ . أشرف علي محمد لامه	121
التوزيع الجغرافي لجائحة كورونا في ليبيا (في الفترة ما بين 24 مارس إلى 31 ديسمبر 2020) "دراسة جغرافية"	أ. مريم سالم الكانوني	143
دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد	د. جمعة مفتاح الكاسح أ. ابتسام عبد الجليل بلعيد مؤمن	171
تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا	د. بدر خير على البكوش	187
الصعوبات التي تواجه التسويق الرياضي في الأندية الليبية	أ. عبد المنعم سعد احمد	225
تقييم أداء و إنتاجية بعض التراكيب الوراثية من الشعير السداسي الصفوف المغطى تحت الظروف البعلية بالجبل الأخضر (ليبيا)	أ. فاطمة خميس أردية أ. أسماء المبروك عبد السيد أ. نجوى محمد صالح د. فاطمة فرج محمد	246

تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا

د. بدر خير على البكوش – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

الملخص

هدف البحث إلى توضيح مفهوم واهداف وخصائص التنمية المستدامة، وتحليل أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا، ومعرفة إلي مدي حدث تحسن في أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً، وعلي المنهج التحليلي عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي عند تناول البعد النظري للبحث.

وتبين صحة الفرض البحث في البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا، وعدم تحسنه في البعد البيئي، ولذلك أوصي البحث بضرورة إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية، ومواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً، والعمل على تضييق الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة إعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت، وذلك بإتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات، وضرورة زيادة الاهتمام بالعد البيئي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، التلوث، التكنولوجيا.

Abstract

The aim of the research is to clarify the concept. goals and characteristics of sustainable development. analyze the dimensions of sustainable development in Libya. and know to what extent there has been an improvement in the dimensions of sustainable development in Libya. To derive a set of lessons learned. the descriptive and historical approach was also relied upon when dealing with the theoretical dimension of the research.

The validity of the hypothesis showed the research in the economic and social dimension of sustainable development in Libya. and its lack of improvement in the environmental dimension. Therefore. the research recommended the necessity of giving utmost importance to the issue of restructuring education in all its stages. strengthening scientific research and development and stimulating innovation through national plans supported by regional and international agreements. and keeping pace with changes. The accelerating technology to accommodate the continuous developments in information and communication technology and the rest of human knowledge. and try to practice them in the field. and work to narrow the digital gap by working on the spread of the Internet and increasing the number of its users at their different levels. and increasing the number of Internet users. by making information technology tools available. and the need to increase attention to counting environmental sustainable development.

Keywords: sustainable development. economic growth. human development. pollution. technology.

1- مقدمة:

كان الاهتمام حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي منصباً على التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها المختلفة، ولم يكن موضوع التنمية المستدامة ذا أهمية كبيرة عند العلماء، وخاصة علماء الاقتصاد، حتى طغت هذه القضية على كل الدراسات فيما بعد.

فلم تأخذ النظرة التقليدية للتنمية في الحسبان البعد البيئي ضمن استراتيجياتها وسياساتها المتعاقبة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التدهور البيئي. وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية. ولا الاعتبارات البيئية التي عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية. مثل مشكلة الاحتباس الحراري. ونقص المساحات الخضراء. والأمطار الحمضية. وفقدان التنوع البيولوجي. واتساع نطاق التصحر، وكذلك شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض

الخارجي، ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك فقد أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية الذى يعكس أبعاداً بيئية وبشرية. مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة، وهذه التنمية التي لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط. بل وكذلك بتوازن كل هذه الأبعاد، وأصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة من الأهداف المنشودة عالمياً، فأصبحت كل الدول تسعي لتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع النواحي (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والفنية) [1].

وظهر مفهوم التنمية المستدامة **(Sustainable Development)** لأول مرة بشكل رسمي عام 1987 من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. والذي يعرف أيضاً بـ "تقرير بورتلاند"، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها "**التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**"، حيث أن محور هذا التعريف هو التركيز على العدالة فيما بين الأجيال. وعليه. فقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة. والذي يرى أن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبمعنى أخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

ومع مرور الوقت إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة [2].

2- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن **التساؤل التالي:**

إلي أي مدي تحسنت الأبعاد الثلاثة الرئيسية (الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي) للتنمية المستديمة في ليبيا؟.

3- أهمية البحث:

تسعي التنمية المستدامة إلي تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر

([1]) عماي عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مؤتمر علمى دولى، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص1.

([2]) صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** ، (عمان: دار المناهج ، 2006)، ص15.

من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة، وتتمثل أهم تحديات التنمية المستدامة في القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة للموارد الطبيعية[1].

4- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث، **في الفرض التالي:**

لم يحدث تحسن في الأبعاد الثلاثة الرئيسية (الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي) للتنمية المستديمة في ليبيا.

5- أهداف البحث:

أ- تحليل أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا.

ب- معرفة إلي مدي حدث تحسن في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة في ليبيا.

6- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (آسيا قاسيمي: 2012)[2]:

بعنوان: **"التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية":**

هدف البحث إلي بيان مفهوم التنمية المستدامة وكيفية تحقيق التنمية المستدامة والتوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين.

وخلص هذا البحث إلى أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيسي وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الإنسان، باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الإنسان وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة، بدلا من أن يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة.

([1])أحمد بشاره،" **التنميه المستدامة ..أبعادها..مؤشراتها**"، القاهرة، 29 اكتوبر 2015، ص 32.

([2])أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية**، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات ، التوجهات ، الافاق، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012.

ورغم أن الجزائر على غرار العديد من دول العالم التي تبنت المفاهيم المتعلقة بالتنمية البيئية المستدامة إلا أنها عموما تتصف بـ:

- ضعف الثقافة البيئية لدى المسؤولين والمواطنين على حد سواء.
- ارتباط مفهوم دراسة التأثير في البيئة بالنسبة لبعض المشاريع التي تصنف بأن لها مخرجات خطيرة على البيئة كالنشاطات الاستخراجية والمحروقات ...الخ، في حين أن هناك العديد من الانشطة الأخرى المتعلقة بالعديد من الموارد البيئية الحساسة كالغابات، مصائد الأسماك والسدود، المياه، مصادر الطاقة الأخرى، التوسع العمراني، لم يتناولها التشريع بالعناية الكافية.
- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة، وهي الكفيلة بتبني وتجسيد التطبيقات البيئية السليمة.
- ضعف الجانب الرقابي في الجزائر الأمر الذي لم يسهم في تحقيق نتائج ايجابية من الناحية البيئية ولا من ناحية الاستدامة التنموية.

الدراسة الثانية: (دراسة: زكي: 2000)[1]:

بعنوان: "**أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري**":

استهدفت الدراسة بيان أثر البيئة علي أبعاد التنمية المستدامة الأربعة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتقنية).

وخلصت هذه الدراسة إلى **الاتي:**

أ- البعد البيئي للتنمية المستدامة يهتم بهدفين، **هما:**

- ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية.
- المحافظة على البيئة وتجديد حيويتها ودعم استمرارية الحياة.

ب- استهدفت الدراسة الربط بين مفهوم التنمية المستدامة والفكر التنموي.

ت- اهتمت الدراسة بتقييم الأوضاع البيئية في الاقتصاد المصري لما لها من أثر على استدامة التنمية واهتمت بالتأصيل النظري للتنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي.

([1]) محمد زكى، **أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000).

الدراسة الثالثة: (دراسة: علياء سهيل: 2017)[1]:

بعنوان:" **التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق: المشاكل والحلول**":

هدفت الدراسة إلي تسليط الضوء علي الفوائد الناتجة من استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك بيان أثر التحول نحو الاقتصاد الأخضر علي التنمية المستدامة، وبيان أهم مشكلات تحول العراق نحو الاقتصاد الأخضر وأهم الحد منها.

وقد توصلت الدراسة إلي **النتائج التالية:**

أ- يعاني العراق من مشاكل حادة في التلوث البيئي.

ب- إمكانية تحول العراق للاقتصاد الأخضر بما يمتلكه من مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة.

ت- يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات المسببة للتلوث في العراق.

الدراسة الرابعة: (دراسة: حميدة بو عيشة، 2012)[2]:

بعنوان:" **العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة -دراسة حالة الجزائر**":

هدفت الدراسة إلي بيان دور القطاع السياحي بجانب القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة الي **النتائج التالية:**

أ- ضعف أداء قطاع السياحة في الجزائر يعود إلي ضعف الاستثمار في هذا القطاع مند المخطط الثلاثي وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة وهذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفئة.

ب- تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع.

ج- عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل واهمال هذا القطاع رافقها تراجع في عدد الوافدين.

د- حقق ميزان السياحة الجزائري عجزاً خلال (1990-2009) نتيجة زيادة النفقات والذي كان السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية.

([1]) علياء سهيل، التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق: المشاكل والحلول، **مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الأول، العدد الرابع، والسنة الثانية، 2017**(العراق: كلية الإمام الكاظم، 2017) ص ص 1-27.

([2])حميدة بو عيشة، **العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة -دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012)، ص ص 158-161.

هـ- ضعف مساهمة قطاع السياحة في تمويل الاقتصاد الوطنيٍ بفرص العمل وفي خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري 5.1%.

الدراسة الخامسة: (Shafik. Bandyopadhyay 1999)[1]:

بعنوان: **التنمية المستدامة والبيئة ونوعية الحياة".**

"**Sustainable Development and Environmental Quality Life**""

هدفت الدراسة إلي تحديد أهم المؤشرات والتي يمكن بها قياس معدل التلوث، وذلك من أجل الحد من هذه المؤشرات في المستقبل لتقليل التلوث.

وأظهرت النتائج، **ما يلي:**

أ- توجد علاقة بين ارتفاع حجم النفايات وانبعاث الغازات الملوثة.

ب- كما يؤدي نقص المياه الصالحة للشرب ونقص الصرف الصحي في المناطق الحضرية أو الريفية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل مستمر علي مر الزمن.

الدراسة السادسة: (CAMRE. LAS: 2002)[2]:

بعنوان: **التنمية المستدامة في المنطقة العربية**"

"**The Sustainable Development in The Arab Region**"

هدفت الدراسة إلي بيان ومعرفة أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وكذلك أهم المعوقات، وسبل الحد منها.

وقامت الدراسة بتحليل عدد من مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، مستعينة في ذلك بسلسلة البيانات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية أو الدولية في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلي أن أهم وأسرع آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية هي الاهتمام بالتنمية البشرية، وخاصة الصحة والتعليم.

8- منهج البحث:

اعتمد الباحث في بحثه على ثلاثة مناهج، **هي:**

الأول: المنهج الاستقرائي: حيث يستطيع الباحث أن يتوقع اتجاه أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا بناءً علي قراءة واقع أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا في الوقت الحاضر.

([1])Shafik, N. , Bandyopadhyay, s., **Sustainable Development and Environmental Quality Life**: **Working Paper**, **World Bank, Policy Research Working Paper**. **Wps 904**, 1999.

([2])CAMRE, LAS "**The Sustainable Development in the Arab Re**gion", of Electricity and Energy/MOEE , Cairo Conference ,Egypt, 4 April, 2002.

الثاني: الاستنباطي: من خلاله يستطيع الباحث استنباط بعض العلاقات أو المظاهر، وذلك بتحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة.

الثالث: المنهج الوصفي والتاريخي: تم الاعتماد علي هذا المنهج عند تناول البعد النظري للبحث.

9- خطة البحث:

تم تناول البحث، من خلال **المبحثين التاليين:**

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا.

المبحث الأول

ماهية التنمية المستدامة

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتُركز التنمية المستدامة علي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **المطالب التالية:**

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومرتكزاتها:

1- مفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد مفاهيم التنمية المستدامة، **وأهمها:**

المفهوم الأول: هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[1].

المفهوم الثاني: بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية"[2].

([1])https://www.lebarmy.go.

([2])عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (عمان: دار صفاء، 2007)، ص 28.

المفهوم الثالث: بأنها التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وداخل كل جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة"[1].

وتقتضي التنمية تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع. وتوسيع الفرص أمام المجتمع لإرضاء طموحاته إلى حياة أفضل. ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول.

2- مرتكزات التنمية المستدامة(Sustainability):

تتمثل أهم مرتكزات التنمية المستدامة، **في الاتي**[2]:

أ- الاستمرارية.

ب- ضمان حق الأجيال القادمة.

ج- المحافظة علي البيئة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف الأتية**[3]:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب- الحفاظ علي البيئة الطبيعية بالاستغلال الأمثل للموارد:

يتحقق ذلك **من خلال**[4]:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، أي حفظ الأصول الطبيعية بحيث تترك الأجيال الحالية للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات وامتصاص الانبعاثات الملوثة.
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من الموارد الناضبة.

([1])فاطمة حسن، **الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص 28.

([2])عبد الرحمن، العايب، **التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية فى الجزائر فى ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، (جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2011)، ص 12.

([3])عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

([4])احمد مسلم، **قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، 2015)، ص21

- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.
- تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ج- زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

بمعني أن يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ز- **أهداف اقتصادية:** تتمثل، في **الاتي**[1]:

- ضمان تدفق إنتاج السلع والخدمات.
- إدارة جيدة من الحكومة للدين العام.
- تجنب عدم التوازن القطاعي والذي قد يضر الإنتاج الزراعي أو الصناعي.

ح- أهداف اجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية، **ما يلي**[2]:

- ✓ إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتي المجالات لضمان المشاركة الشعبية.
- ✓ التركيز بوجه خاص علي الأنظمة المعرضة للأخطار؛ سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتهجير. أو مصادر مياه معرضة للتلوث. أو نموا عمرانيا عشوائيا.

([1])Harris,M, Jonathan , **Parliamentary Office Of Science and Technology**, Hayami. Yujiro, **Development Economic From the Poverty to the Wealth of Nations, Clarendon Press, Oxford**, 1997, 2000, p.5.

([2])حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2016)، ص 65.

- ✓ تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز علي مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي أو الروحي بشرط أن يكون بشكل مقبول ديمقراطيا.
- ✓ **توفير قوت المعيشة:** وتعني القدرة علي تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل والمشرب والمسكن والصحة والآمن وهي في مجملها المتطلبات الأساسية.
- ✓ **تقدير الذات:** ويعني أن يكون الإنسان مكرما ويشعر بتقدير نفسه.
- ✓ **التحرر من العبودية:** ويعني ذلك أن يتحرر الشخص من الفقر ومن الجوع ومن العادات والمعتقدات الخرافية. وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة:

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي أعقبته قمة ريو دي جينيرو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992.

وتتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة، **فيما يلي**[1]:

أ- يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ب- تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

ج- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

د- تنسق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

هـ- تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

---

(1)محمد نبيل الشيمي، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2538**، 26/ 1/ 2009، ص. 8.

المطلب الرابع: تحديات التنمية المستدامة:

توجد بعض التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، **وأهمها**[1]:

أ-**الفقر وتراكم الديون:** التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.

ب-الحروب الداخلية: عدم الاستقرار وغياب الآمن وسباق التسليح الذي تتسارع عليه الدول، مما يؤدي الي إهدار الكثير من المال والتي يمكن أن يتم استخدامها في عملية التنمية.

ج- ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية : ويرجع ذلك إلي هجرة الكثير من الشباب ذو العقول المستنيرة إلي الدول الأجنبية، مما أدي إلي ضعف العنصر البشري وأدي إلي اتساع الفجوة بين الدول العربية والدول الأجنبية.

د- تدني القطاع الاقتصادي: فأدي إلي انتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وتحويل أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية الي البنوك الأجنبية.

و- النمو السكاني الكبير: حيث يزيد عن 3% سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية[2].

ز- **الأمية:** تواجه الدول العربية بشكل كبير فمع زيادة عدد السكان يصبح الأهم هو توفير المسكن والملبس والمأكل والصحة ولكن يتم إهمال التعليم بشكل كبير هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم الذي يكون بالدول العربية وبالتالي ينتج مهارات غير مسايرة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.

ح- التلوث البيئي :لاشك أن التلوث البيئي يهدد من صحة الشعوب العربية حيث أن النهضة الصناعية الكبري التي حدثت في بلاد الغرب نتج عنها تصدير الصناعات الملوثة للبيئة الي الدول العربية هذا بالإضافة الي افتقار الدول النامية بما يسمي الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث.

ط- نقص الموارد المائية : وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

ي- الحصار الاقتصادي :حيث يوجد بعض الدول تعاني من ذلك الحصار دون إيجاد ألية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة هذه الدول.

---

(1) محمد نبيل الشيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

(2)القاهرة، المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة، ص 64.

المطلب الخامس: مصادر تمويل التنمية المستدامة:

يعتمد تمويل التنمية على عدة مصادر، ومنها ما هو داخلي وما هو خارجي، **وأهمها:**

أولاً: التمويل المحلي (الداخلي):

أ- المدخرات المحلية:

يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التنمية في الدول النامية، فمعظم الدول النامية باستثناء الدول النفطية تعاني من هذه المشكلة، وعليه تعتبر المدّخرات من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ويقتضي ذلك زيادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد بتكاليف معقولة، وعليه فمن الأهمية أن تسلك الحكومات طرقًا عادلة لزيادة المدّخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة، وألا تؤدي الزيادة في المدّخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية، كما يمكن تجميع المدّخرات من خلال إصدار السندات الحكومية[1].

ولابد من تعزيز تعبئة المدّخرات المحلية التي تعدّ شرطًا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية، ويمكن تحديد هذه الوسائل، **بما يلي**[2]:

- ✓ ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادّخارية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- ✓ تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدّخرات الاجتماعية.
- ✓ العمل على تخفيض كلفة فتح حسابات ادخارية.

هذا بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات.

ب- الصادرات:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة. ويعدّها بعض خبراء الاقتصاد قضية مجتمعية تفرض نفسها على مسارات تلك المجتمعات الاقتصادية، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية. فالصادرات، باختصار، تعمل على: تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، دعم قوة مساومة الدولة في الأسواق

([1])حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2016)، ص 34.

([2])جوهرة زازا"الاعتماد علي مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة: تجربه الهند"،**(مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** ، الجزائر، 2018)، **مجلد2، عدد2**، ص45

الخارجية؛ دعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، توسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية، وتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، فالتوسع في التصدير يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، وإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية تمكّن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتوجاتها في الخارج. وهذا قطعًا يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها، وهو القصور الذي تعانيه أغلبية الدول النامية، ولكي تقوم الصادرات بدورها في تمويل التنمية فإن ذلك يتطلب توافر عدد من المقومات، **وأهمها**[1]:

- ✓ الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.
- ✓ التزام معايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات، كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي.
- ✓ طرح الإنتاج في الأسواق الخارجية مستوفياً لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.
- ✓ الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة.
- ✓ الاهتمام بخدمات ما بعد البيع، كما هو الحال في السلع الصناعية. ولكن هل يمكن أن تسهم الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب؟.

ولكن توجد عدة عوامل تحد من إسهام الصادرات في تمويل التنمية بالدول النامية، **وأهمها**:

- ✓ انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.
- ✓ اشتداد حدة المنافسة العالمية.
- ✓ عدم التزام العديد من المصدرين المواصفات القياسية العالمية.
- ✓ ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.
- ✓ ارتفاع كلفة التصدير التي تشكل فيها كلفة النقل نسبة كبيرة.

ومن الملاحظ أن هناك سمة غالبة على أداء الصادرات، وهي أن حصيلة الصادرات تتسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي، فأي هزّة في الأسعار العالمية نجد لها صدىً مباشراً على برامج التنمية، وستظل الدول النامية أمدًا طويلاً تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغضّ النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء بإيجاد برامج لتحفيز المصدريين أم التوسع في الاتفاقيات التفضيلية.

([1])طلعت أديب عبد الملك، "دور التصدير في عملية التنمية"، **سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا**، القاهرة، 2008، ص. 14-20.

ثانياً: التمويل الخارجي: وتتمثل أهم مصادره، في **الاتي:**

أ- المنح والهبات:

تخصص الدول المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية، ولقد وضعت ندوة ريو دي جانيرو تقديرا لهذا المبلغ بهدف مواجهة نفقات التنمية المستديمة بمقدار 70 مليار دولار سنويا حتى عام 2000 ، غير أن تلك المساعدات عرفت تآكلا وأصبح من المتعذر تحصيل تلك التقديرات لفائدة التنمية؛ فمن ضمن مجموع 21 عضوا في اللجنة لا نجد سوى أربعة دول (السويد، والنرويج، وهولندا، والدنمارك) تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة[1].

وتؤدي المنح والهبات الدولية الرسمية دورًا مهمًا في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. ولا شك في أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية، في حال استخدامها وفق قواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول دون استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها، كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة، أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد، فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية. وهي تشكّل أدوات مهمة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف، كما أنها شروط مهمة لرفع كفاءة الاقتصاد عمومًا، ولكن يرى بعضهم أن للمنح والهبات كلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية، إذ أنها غالبًا ما تكون مشروطة من قبل الدولة المانحة التي تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية. وتكون آثار المنح عادة إيجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامها من خلال تحسين سياسات التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني، بغية تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل، وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيس لإحداث التنمية.

وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهبات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية. ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية والنامية،

([1])عمر محي، **ظاهرة التمويل الخارجي للبلدان النامية**، رسالة ماجستير، (الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2009)، ص12.

ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالي 130 دولة. أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي، ودعم موازين مدفوعات الدول العربية، من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية وخصوصًا القطاعين المالي والمصرفي.

إن تحقيق الاستفادة من المنح، يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المواتية لتوظيف فعّال للمدّخرات، والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات وزيادة القدرات البشرية، مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على الصعد كافة لكونه عائقًا للتقدّم ومانعًا للتنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى ذلك، هناك الاستقرار السياسي والأمني، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتوافر ضمانات العدالة للمجتمع، ووجود مناخ ديموقراطي، وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية [1].

ب- التمويل متعدد الأطراف:

يساهم التمويل متعدد الأطراف في تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، فقد استقر في التسعينات ما بين (17 و19 مليار دولار) وفي سنة 1997 عند 18 مليار دولار ومن أهم الممولين[2]:

- **البنك الدولي:** يعتبر البنك العالمي الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف فمنذ مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسته التمويلية بشكل محسوس، فبين (1986-1994) قام البنك بتمويل 120 مشروع له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 مليارات من الدولارات في شكل قروض، ويمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستديمة، مساعدة الدول الأعضاء في رسم الأوليات وتدعيم المؤسسات وصياغة السياسات البيئية وإستراتيجيات التنمية المستديمة، العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشاريع، حمل الدول الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة، كالتحكم في النمو الديمغرافي، وبرامج مقاومة الفقر...إلخ.- معالجة البيئة العالمية.

- **صندوق البيئة العالمية: (GEF)** تأسس الصندوق عام 1990 ويتم إدارته من قبل البنك الدولي وبرنامج الصندوق؛ ويهدف إلى تزويد الدول النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق

---

(1) زينب عباس زعزوع، "دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمي"، **مجلة النهضة، المجلد 13، عدد 2**، إبريل 2012، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص ص 37-80.

(2)مازن حسن الباشا،"أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015)"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني** ، 2016، (جامعة الزرقا، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن 2016)، ص ص 44-46.

للدول النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث. وللاستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يكون المشروع مبتكراً ويؤكد فعالية التقنية المستعملة، بالإضافة إلى إسهام المشروع في تثمين الموارد البشرية.

ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان. ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين. وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان: اقتصادي، ويتمثّل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية، واجتماعي، ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة. فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدوارًا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية. والمعرف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدّخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، وتلجأ الدول إلى المدّخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدّخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار. وفي جميع الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخاً ملائماً أو مشجعاً للمستثمر. وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

وتعد الاستثمارات الأجنبية سندًا مهمًا للدول النامية، حيث تعوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها.

كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري والزيادة المضطردة للنفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات، وتتمثل أهم أهداف الاستثمارات الأجنبية، في **الأتي**[1]:

- ✓ الإستفادة من الموارد المتاحة (البشرية . المادية).
- ✓ الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.
- ✓ تحسين الموارد واستغلالها جيدا.

كما يوفّر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية، وبالتالي دعم قدرة المنتوجات المحلية التنافسية في الأسواق الخارجية. ويسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط

(1) بهاء أنور،" الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر"، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد4 ، عدد11** ، العراق، 2008، ص95.

الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية، قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي؛ تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها؛ زيادة الإمكانات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية. الواقع، إن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلى بلد ما، على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر في التنمية، فإن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها. وبالتالي، يجب عدم ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بشروط سياسية أو تبعية اقتصادية.

ولكن هناك معوقات أخرى تمثل قيودًا على جذب الاستثمارات في البلاد النامية هي عبارة عن: معوقات مؤسسية: تتمثل بقصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار وتعددها، وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار ، والضمانات الخاصة بعدم التأميم، والمصادرة، والحق باسترداد رؤوس الأموال وتحويل الأرباح؛ ومعوقات في البنيان الإنتاجي: وتتمثل بنقص الهياكل الأساسية وتخلفها أو قاعدة رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاعات الخدمات (النقل والمواصلات)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية، وعدم وجود قاعدة ماهرة من العمال. والى جانب ذلك المناخ الفكري والعقائدي السائد: ويتمثل بوجهة نظر الدولة المتلقية في أساسيات التعامل مع الأموال الوافدة وحقها بمصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفق خطة التنمية، ووجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي، وأيضاً سوء حالة الأمن وتفشي الفساد. هناك آراء متباينة في وجهات النظر من الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية في الدول النامية بين مؤيدي الاقتصاد الحر ومعارضيه من الاشتراكيين، يساندهم في ذلك ممثلو مدرسة التبعية.

كما يلاحظ أن الرأسماليين مقتنعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرائق لتحقيق التصنيع السريع، ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية. وهنا يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر، كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والمصارف والهياكل الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى القدرات التسويقية، بدور إيجابي في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية. في حين يرى الإشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال موارد هذه الدول واستنزافها. تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات، وهذا في مصلحة الدول المتقدمة، ومن شأنه إفقار الدول النامية. كما يمكن أن تكون الاستثمارات كأداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة[1].

---

[1]أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005)، ص 45.

إن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلى الدولة الأم، مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الاعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة. كما يمكن أن يكون للشركات المتعددة الجنسية دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي، إذ تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت. كما لا يمكن اغفال دور هذه الشركات في التدخل في شؤون الدول المتلقية الداخلية بالشكل الذي يعرّض استقلال هذه الدول السياسي للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الإيجابية في حال الاستقرار المجتمعي، واستخدام الأموال الواردة في مشاريع إنتاجية يزيد من الكفاءة الاقتصادية من دون أن يصاحب تدفقها استغلال اقتصادي وتحكّم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلى خدمة الاحتكارات الأجنبية.

د- الاقتراض:

هناك نوعان من الاقتراض، اقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية. ليس ضروريًا، وعمومًا أن يكون كل الدين العام المحلي موجهًا إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية، أما الاقتراض الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية. وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية فتستخدمها الدول في مشاريع تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل عون فني أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة [1].

المبحث الثاني

تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة، ويتمثل أهمها في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإن كانت توجد أبعاد أخري كالبعد الثقافي والبعد التكنولوجي، ولكن سيتم التركيز على الأبعاد الثلاثة الأولي.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث، من خلال **المطالب التالية:**

المطلب الأول: تحليل تطور بعض مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا:

توجد عدة مؤشرات اقتصادية يمكن من خلالها يمكن تتبع تطور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في أي دولة، ومن أهم هذه المؤشرات: معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، والاستهلاك النهائي، والادخار المحلي...إلخ:

(1) كامل زنزون،**"كفاءة استخدام التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة ،2000)، ص 9.

1-تحليل تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمعدلات النمو للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا، يبين الجدول التالي تطور المؤشرات المتعلقة بمعدلات النمو للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا .

جدول (1): تطور المؤشرات المتعلقة بمعدلات النمو للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا (1995-2019)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار
1995	2.9	19.2	7.2	5.2
1996	3	19.2	4	5.5
1997	3.2	19.2	3.6	6.0
1998	3.1	19.2	3.7	5.2
1999	3.6	19.2	2.6	6.8
2000	3.7	19.2	2.9-	7.1
2001	1.8-	19.2	8.8-	6.3
2002	1.0-	19.2	9.8-	3.7
2003	13.0	19.2	2.2-	4.7
2004	4.5	19.1	2.2-	5.8
2005	11.9	19.0	2.7	8.2
2006	6.5	18.8	1.5	9.3
2007	6.4	18.6	6.3	11.3
2008	2.7	18.5	10.4	14.4
2009	0.8-	19.0	2.5	10.3
2010	5.0	19.0	2.8	12.1
2011	2.1-	19.0	15.5	5.6
2012	3.1	19.0	6.1	13.0
2013	13.6-	19.0	2.6	10.4
2014	14.0-	18.9	3	6.5
2015	8.9-	18.9	7	4.3
2016	2.8-	18.8	9	4.0
2017	6.7	18.6	11	5.8
2018	5.1	18.5	13	7.9
2019	2.5	18.3	16	7.7
المتوسط	1.7	19.0	4.2	7.5
اقل قيمة	14.0-	18.3	9.8-	3.7
أكبر قيمة	13.0	19.2	16.0	14.4

المصدر: الباحث بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الاتي:**

أ- معدل النمو الاقتصادي: بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2.1% بحد أدنى (-14)% في عام 2014 وبحد أقصى 13% في عام 2003، وتأثر معدل نمو الاقتصادي بالأحداث الاقتصادية العالمية، **كالاتي: ففي عام 1998** تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 3.2% في عام 1997 الي 3.1% عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998، و**في عام 2008** تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 2.7% في عام 2007 الي (-0.8%) عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، و**في عام 2011:** تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 5% في عام 2010 الي (-2.1%) عام 2011 متأثراً بأحداث 2011، واستمر معدل النمو بالسالب حتي وصل إلي أدني قيمة له (-14%) عام 2014 بسبب عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا.

ب- معدل البطالة: بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 19% بحد أدنى 18.3% في عام 2019 وبحد أقصى 19.2% خلال (1995-2003)، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية، **كالاتي: ففي عام 2009:** ارتفع معدل البطالة من 18.5% في عام 2008 الي 19% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

كما يلاحظ أن معدل البطالة في ليبيا من أعلي معدلات البطالة في العالم حيث تراوح من (18.3%- 19.2%)، ويرجع ذلك إلي عوامل كثيرة، ومنها الحصار الاقتصادي المفروض علي ليبيا، وكذلك عدم الاستقرار السياسي والصراع العسكري من عام 2011.

ج- معدل التضخم: بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 4.2% بحد أدنى (-9.8%) في عام 2002، وبحد أقصى 16% في عام 2019، وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية، **كالاتي: ففي عام 2008:** ارتفع معدل التضخم من 6.3% في عام 2007 الي 10.4% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، و**في عام 2011:** ارتفع معدل التضخم من 2.8% في عام 2010 الي 15.5% في عام 2008 متأثراً بأحداث 2011.

د- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (7.5) الف دولار بحد أدنى 3.7 ألف دولار في عام 2002 وبحد أقصى (14.4) ألف دولار عام 2008، وتأثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، **ففي عام 1998:** تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 6 ألف دولار في عام 1997 إلي 5.2 ألف دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998، و**في عام 2009:** تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 14.4 ألف دولار في عام 2008 إلي 10.3 ألف دولار عام في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، و**في عام 2011:** تراجع حجم الادخار المحلي من 12.1 ألف دولار عام 2010 إلي 5.6 ألف دولار عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

2-تحليل تطور بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا، يبين الجدول التالي تطور بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا:

جدول (2): تطور بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا(1995-2019)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الادخار المحلي		الاستهلاك النهائي		الإيرادات السياحة	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي
1995	25.5	4.8	18.9	20.7	81.0	0.004	0.02
1996	27.9	5.7	20.3	22.2	79.6	0.004	0.01
1997	30.7	5.3	17.3	25.4	82.7	0.003	0.01
1998	27.2	2.8	10.4	24.4	89.5	0.023	0.08
1999	36.0	10.9	30.4	25.0	69.5	0.039	0.11
2000	38.3	15.7	40.9	22.6	59.1	0.084	0.22
2001	34.1	12.8	37.4	21.4	62.7	0.09	0.26
2002	20.5	6.3	30.7	14.2	69.3	0.202	0.99
2003	26.3	14.1	53.6	12.2	46.4	0.243	0.93
2004	33.1	17.1	51.6	16.0	48.3	0.261	0.79
2005	47.3	30.4	64.2	16.9	35.7	0.301	0.64
2006	55.0	35.9	65.3	19.1	34.8	0.244	0.44
2007	67.5	42.0	62.2	25.5	37.8	0.099	0.15
2008	87.1	59.0	67.7	25.8	29.6	0.099	0.11
2009	63.0	41.0	65	31.1	49.3	0.159	0.25
2010	74.8	51.6	69	29.7	39.7	0.17	0.23
2011	34.7	20.8	60	29.9	86.2	0	0.00
2012	81.9	46.7	57	49.5	60.5	0	0.00
2013	65.5	36.0	55	47.8	73.0	0	0.00
2014	41.1	21.4	52	52.1	126.6	0	0.00
2015	27.8	13.9	50	17.1	61.4	0	0.00
2016	26.2	12.1	46	17.7	67.6	0	0.00
2017	37.9	16.3	43	17.3	45.7	0	0.00
2018	52.6	21.0	40	23.9	45.4	0	0.00
2019	52.1	18.8	36	21.2	40.7	0	0.00
المتوسط	44.6	22.5	45.8	25.1	60.9	0.1	0.2
اقل قيمة	20.5	2.8	10.4	12.2	29.6	0.0	0.0
أكبر قيمة	87.1	59.0	69.0	52.1	126.6	0.3	1.0

المصدر: الباحث بالاعتماد علي – احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الاتي:**

أ- نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي 45.8% بحد أدنى 10.4% في عام 1998 وبحد أقصى 69% عام 2010، وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية، **ففي عام 2009:** تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 67.7% عام 2008 الي 65% عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في 2008، **وفي عام 2011:** تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 69% عام 2010 الي 60% عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ب-إجمالي الادخار المحلي: بلغ متوسط حجم الادخار المحلي 22.5 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى 2.8 مليار دولار في عام 1998، وحده الأقصى 59 مليار دولار في عام 2008، وكما تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية، **ففي عام 1998:** تراجع حجم الادخار المحلي من 5.3 مليار دولار عام 1997 إلي 2.8 مليار دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998، **وفي عام 2009:** تراجع حجم الادخار المحلي من 59 مليار دولار عام 2008 إلي 41 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية عام 2008، **وفي عام 2011:** تراجع حجم الادخار المحلي من 51.6 مليار دولار عام 2010 إلي 20.8 مليار دولار عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ج- الاستهلاك النهائي: بلغ متوسط الاستهلاك النهائي خلال الفترة 25.1 مليار دولار بحد أدنى 12.2 مليار دولار في عام 2003 وبحد أقصى 52.1 مليار دولار في عام 2014، وتأثر الاستهلاك بالأحداث الاقتصادية العالمية، **ففي عام 1998:** تراجع الاستهلاك النهائي من 25.4 مليار دولار في عام 1997 إلي 24.4 مليار دولار عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998، **وفي عام 2011** تراجع الإستهلاك النهائي من 29.7 مليار دولار في عام 2010 إلي 29.2 مليار مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

د- الإيرادات السياحية: بلغ متوسطها خلال الفترة 0.2 مليار دولار بحد أدنى صفر مليار دولار خلال الفترة (2011- 2019) بسبب الأحداث السياسية الداخلية في ليبيا منذ أحداث 2011.

المطلب الثاني تحليل تطور بعض مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا:

هو يمثل البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.

ويتضح البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا، وذلك من خلال تناول تطور مؤشرات التنمية البشرية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، وكذلك من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات المؤثرة والمرتبطة مباشرة بالتنمية البشرية كالإنفاق علي التعليم وعلي الصحة..إلخ.

1- تحليل تطور مؤشر التنمية البشرية في ليبيا:

يبين الجدول التالي تطور مؤشر التنمية البشرية في ليبيا:

جدول (3): تطور مؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2000-2019)

السنة	القيمة	المستوي
2000	0.74	مرتفع
2001	0.75	مرتفع
2002	07.5	مرتفع
2003	0.76	مرتفع
2004	0.79	مرتفع
2005	0.79	مرتفع
2006	0.79	مرتفع
2007	0.79	مرتفع
2008	0.80	مرتفع جدا
2009	0.80	مرتفع جدا
2010	0.80	مرتفع جدا
2011	0.76	مرتفع
2012	0.79	مرتفع
2013	0.76	مرتفع
2014	0.73	مرتفع
2015	0.70	مرتفع
2016	0.69	متوسط
2017	0.71	مرتفع
2018	0.72	مرتفع
2019	0.72	مرتفع
متوسط	1.1	-
الحد الأدنى	0.7	-
الحد الأقصى	7.5	-

المصدر: - الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشري، سنوات مختلفة.

- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا قد تراجع من 0.74 في عام 2000 إلي 0.72 عام 2019، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث بلغ 0.8 في عام 2010 ثم بدأ في التراجع من عام 2011 إلي 0.76 وحتي وصل إلي 0.72 في عام 2019.

2- تحليل تطور بعض المؤشرات المؤثرة والمرتبطة مباشرة بالتنمية البشرية:

يبين الجدول التالي تطور بعض المؤشرات المؤثرة مباشرة بالتنمية البشرية، وأهمها التعليم والصحة:

جدول (4): تطور بعض المؤشرات المؤثرة والمرتبطة مباشرة بالتنمية البشرية **خلال (2000-2019)**

سنة	المؤشرات التعليمية		المؤشرات الصحية	
	نصيب الفرد من الانفاق على التعليم دولار	نسبة الانفاق على التعليم للناتج%	نصيب الفرد من الانفاق على الصحة دولار	نسبة الانفاق على الصحة للناتج%
2000	163.1	2.3	241.1	3.4
2001	183.1	2.9	258.9	4.1
2002	134.2	3.6	182.6	4.9
2003	122.1	2.6	192.6	4.1
2004	145.2	2.5	203.2	3.5
2005	171.3	2.1	212.0	2.6
2006	186.4	2	233.1	2.5
2007	225.0	2	270.0	2.4
2008	371.2	2.6	371.2	2.6
2009	278.9	2.7	444.1	4.3
2010	337.8	2.8	434.3	3.6
2011	167.9	3	341.4	6.1
2012	377.0	2.9	676.0	5.2
2013	301.5	2.9	519.8	5
2014	192.7	3	276.1	4.3
2015	108.6	2.5	173.8	4
2016	92.7	2.3	145.1	3.6
2017	126.3	2.2	195.2	3.4
2018	172.7	2.2	251.2	3.2
2019	153.2	2	237.5	3.1
متوسط	200.5	2.6	293.0	3.8
الحد الأدنى	92.7	2.0	145.1	2.4
الحد الأقصى	377.0	3.6	676.0	6.1

المصدر: - الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشري، سنوات مختلفة.

- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الاتي:**

أ- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم: تراجع من 163.1 دولار عام 2000 إلي 153.2 دولار عام 2019، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا في عام 2011، حيث بلغ 337.8 دولار عام 2010 ثم بدأ في التراجع من عام 2011 إلي 167.9 دولار حتي وصل153.2 دولار عام 2019.

ب- نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي: تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من 2.3% في عام 2000 إلي 2% عام 2019، كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 2.6%، وهي نسبة منخفضة، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث وصلت إلي 2.8% في عام 2010 ثم أخذت في التراجع إلي 2% في عام 2019.

ج- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة: تراجع من 241.1 دولار في عام 2000 إلي 237.5 دولار في عام 2019، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث بلغ 434.3 دولار في عام 2010 ثم بدأ في التراجع من عام 2011 إلي 341.4 دولار وحتي وصل إلي 237.5 دولار في عام 2019.

د- نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي: تراجعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من 3.4% عام 2000 إلي 3.1% عام 2019، كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 3.8% وهي نسبة ما زالت ضئيلة، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث وصلت إلي 6.1% عام 2011 ثم أخذت في التراجع إلي 2% في عام 2019.

المطلب الثالث: تحليل تطور بعض مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في ليبيا:

يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

1- تحليل تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومصادر الطاقة الأحفورية والمتجددة في ليبيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (5): تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وأهم العوامل المؤثرة فيه في ليبيا (1990-2019)

السنة	أنبعاث غاز (CO_2) ألف كيلو طن	نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفورى %	الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق (% من إجمالي الطاقة)
1990	36.8	98.9	1.1
1991	42.9	98.9	1.1
1992	37.3	98.9	1.1
1993	38.9	98.9	1.1
1994	44.1	99.1	0.9
1995	46.0	99.1	0.9
1996	44.2	99.1	0.9
1997	45.0	99.1	0.9
1998	45.5	99.1	0.9
1999	44.6	99.1	0.9
2000	47.1	99.1	0.9
2001	48.1	99.1	0.9
2002	47.8	99.1	0.9
2003	49.2	99.2	0.8
2004	50.4	99.2	0.8
2005	52.1	99.1	0.8
2006	53.3	99.1	0.8
2007	50.0	99.1	0.9
2008	56.0	99.2	0.9
2009	58.0	99.2	0.8
2010	62.0	99.3	0.8
2011	39.7	98.9	1.1
2012	52.7	99.1	0.9
2013	56.3	99.2	0.8
2014	59.5	99.1	0.8
2015	57	99.2	0.8
2016	50.6	99.2	0.8
2017	50.8	99.1	0.8
2018	50.2	99.3	0.8
2019	50.1	99.2	0.8

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتبن **من الجدول السابق** تطور البعد البيئي في ليبيا، **كما يلي:**

أ- **مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون:** ارتفاعه من 36.8 ألف كليو طن عام 1990 إلى 50.1 ألف كيلو طن عام 2019، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

ب- **مؤشر نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري:** ارتفاع هذه النسبة من 98.9% في عام 1990 الي 99.2% عام 2019، مما يؤكد على تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

ث- **مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة:** تراجعه من 1.1% في عام 1990 إلى 0.8% عام 2019، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

2- تحليل تطور الأهمية النسبية لمصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا:

يبين الجدول التالي الأهمية النسبية لمصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا:

جدول (6): الأهمية النسبية لمصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا (1990-2019)

سنة	نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من حرق الوقود من المصادر المختلفة (% من إجمالي حرق الوقود)				نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الأنواع المختلفة من الوقود (% من الإجمالي)			
	من وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)	من إنتاج الكهرباء والحرارة، إجمالاً (% من إجمالي حرق الوقود)	من الصناعات التحويلية والتشييد (% من إجمالي حرق الوقود)	من القطاعات الأخرى المباني السكنية والخدمات التجارية والعامة (% من إجمالي حرق الوقود)	من استهلاك الوقود الغازي (% من الإجمالي)	من استهلاك الوقود السائل (% من الإجمالي)	من استهلاك الأنواع الأخرى من الوقود (% من الإجمالي)	من استهلاك أنواع أخرى من الوقود الصلب (% من الإجمالي)
1990	24.0	63.0	8.0	5.0	25.2	51.4	23.4	0.04
1991	24.2	61.6	8.6	5.6	21.7	59.0	19.3	0.03
1992	24.9	59.8	9.4	5.9	24.8	61.6	13.6	0.04
1993	27.9	58.5	7.6	6.0	22.9	65.6	11.5	0.03
1994	28.4	58.2	7.6	5.8	20.8	67.1	12.1	0.03
1995	28.9	56.9	8.3	5.9	19.7	69.3	11.0	0.03
1996	30.3	55.8	7.8	6.0	22.1	66.0	11.9	0.03
1997	29.2	55.5	9.0	6.3	22.7	66.6	10.7	0.03
1998	28.1	57.1	8.5	6.2	22.4	68.4	9.2	0.00
1999	31.7	52.5	8.9	6.9	17.8	73.1	9.1	0.00
2000	30.3	54.5	8.7	6.6	20.2	71.0	8.8	0.00
2001	30.4	54.3	8.7	6.6	21.0	70.5	8.5	0.00
2002	29.4	56.2	8.0	6.4	21.8	69.3	8.9	0.00
2003	28.6	57.5	7.6	6.2	21.5	69.7	8.8	0.00
2004	29.2	56.4	8.6	5.8	25.6	67.4	7.0	0.00
2005	29.7	56.7	7.9	5.7	21.2	65.8	13.0	0.00
2006	30.6	58.4	7.1	3.9	22.6	61.6	15.8	0.01
2007	30.0	58.6	7.2	4.2	24.3	59.3	16.4	0.00
2008	31.7	55.4	8.8	4.2	22.5	59.1	18.4	0.00
2009	34.2	52.8	8.4	4.6	19.4	64.2	16.4	0.00
2010	37.7	50.5	7.3	4.4	21.3	62.2	16.5	0.00
2011	39.5	53.4	3.7	3.4	25.6	63.7	10.7	0.00
2012	37.9	54.3	3.0	4.7	20.3	63.4	16.3	0.00
2013	36.5	53.8	5.8	3.9	23.6	63.5	12.9	0.00
2014	39.3	53.2	4.1	3.4	18.7	60.9	20.4	0.00
2015	39.6	53.1	4	3.3	22.4	58.3	19.3	0.00
2016	40	53	3.8	3.2	18.9	59.1	22.0	0.00
2017	40.2	53.1	3.7	3	18.8	59.6	21.6	0.00
2018	40.6	53.2	3.3	2.9	18.7	59.9	21.4	0.00
2019	40.9	53.3	2..3	3	18.8	59.9	21.3	0.00
متوسط	32.2	55.8	7.0	5.0	21.7	64.0	14.3	0.0
أدني	24	50.5	3	2.9	17.8	51.4	7	0
أقصي	40.9	63	9.4	6.9	25.6	73.1	23.4	0.04

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من **الجدول السابق، ما يلي:**

أ- بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من حرق الوقود:

جاءت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الكهرباء في المرتبة الأولي بنسبة تراوحت (50.5%-63%)، ثم تليها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل بنسبة تراوحت من (24%-40.9%)، ثم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعات التحويلية والتشييد بنسبة تراوحت من (3%-9.4%)، وأخيراً انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المباني السكنية والخدمات التجارية العامة بنسبة تراوحت من (2.9%-6.9%).

ب- بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استهلاك أنواع الوقود المختلفة:

جاءت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود السائل في المرتبة الأولي بنسبة تراوحت (51.4%-73.1%)، ثم تليها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الغازي بنسبة تراوحت (17.8%-25.6%)، ثم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الأنواع الأخرى من الوقود بنسبة تراوحت من (7%-23.4%)، وأخيراً انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الصلب بنسبة تراوحت من (صفر%-0.04%).

النتائج والتوصيات

- **النتائج**

تبين من التحليل عدم صحة الفرض البحثي، حيث تدهورت مؤشرات الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في ليبيا، وخاصة من بعد أحداث 2011، حيث ما زالت ليبيا تعاني من عدم الاستقرار، **كما يلي:**

1- تدهور مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا:

أ- معدل النمو الاقتصادي:

بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2.1% بحد أدنى (-14)% في عام 2014 وبحد أقصى 13% في عام 2003.

وتأثر معدل نمو الاقتصادي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالاتي:**

- **ففي عام 1998** تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 3.2% في عام 1997 الي 3.1% عام 1998 متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام 1998.

- **ففي عام 2008** تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 2.7% في عام 2007 الى (-0.8%) عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

- **ففي عام 2011:** تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 5% في عام 2010 الى (-2.1%) عام 2011 متأثراً بأحداث 2011، واستمر معدل النمو بالسالب حتي وصل إلي أدني قيمة له (-14%) في عام 2014 بسبب عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا.

ب- نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 45.8% بحد أدنى 10.4% في عام 1998 وبحد أقصى 69% في عام 2010.

وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، -

ففي عام 2009: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 67.7% عام 2008 الي 65% عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في 2008.

- **في عام 2011:** تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من 69% عام 2010 الي 60% عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ج-إجمالي الادخار المحلي:

بلغ متوسط حجم الادخار المحلي 22.5 مليار دولار، وبلغ حده الأدنى 2.8 مليار دولار في عام 1998، وحده الأقصى 59 مليار دولار في عام 2008.

كما تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالاتي:**

- **في عام 1998:** تراجع حجم الادخار المحلي من 5.3 مليار دولار في عام 1997 إلي 2.8 مليار دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998.

- **في عام 2009:** تراجع حجم الادخار المحلي من 59 مليار دولار عام 2008 إلي 41 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

- **في عام 2011:** تراجع حجم الادخار المحلي من 51.6 مليار دولار عام 2010 إلي 20.8 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

د- معدل التضخم:

بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 4.2% بحد أدنى (-9.8%) في عام 2002، وبحد أقصى 16% في عام 2019.

وتأثر معدل التضخم بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **كالاتي:**

- **ففي عام 2008:** ارتفع معدل التضخم من 6.3% في عام 2007 الي 10.4% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

- **في عام 2011:** ارتفع معدل التضخم من 2.8% في عام 2010 الي 15.5% في عام 2008 متأثراً بأحداث 2011.

هـ- معدل البطالة:

بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 19% بحد أدنى 18.3% في عام 2019 وبحد أقصى 19.2% خلال الفترة (1995-2003).

وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، **كما يلي:**

- **ففي عام 2009:** ارتفع معدل البطالة من 18.5% في عام 2008 الي 19% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

و- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (7.5) الف دولار بحد أدنى 3.7 ألف دولار في عام 2002 وبحد أقصى (14.4) ألف دولار عام 2008.

وتأثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية:

- **في عام 1998:** تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 6 ألف دولار في عام 1997 إلي 5.2 ألف دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998.

- **في عام 2009:** تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 14.4 ألف دولار في عام 2008 إلي 10.3 ألف دولار عام في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

- **في عام 2011:** تراجع حجم الادخار المحلي من 12.1 ألف دولار عام 2010 إلي 5.6 ألف دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ز- الاستهلاك النهائي:

بلغ متوسط الاستهلاك النهائي خلال الفترة 25.1 مليار دولار بحد أدنى 12.2 مليار دولار في عام 2003 وبحد أقصى 52.1 مليار دولار في عام 2014.

وتأثر الاستهلاك بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية:

- **في عام 1998:** تراجع الاستهلاك النهائي من 25.4 مليار دولار في عام 1997 إلي 24.4 مليار دولار في عام 1998 متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام 1998.

- **في عام 2011:** تراجع الاستهلاك النهائي من 29.7 مليار دولار في عام 2010 إلي 29.2 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث 2011.

ح- الإيرادات السياحية:

بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة 0.2 مليار دولار بحد أدنى صفر مليار دولار خلال الفترة (2011- 2019) بسبب الأحداث السياسية الداخلية في ليبيا منذ أحداث 2011.

2- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا:

أ- مؤشرات التنمية البشرية: تراجع مؤشر التنمية البشرية في ليبيا من 0.74 في عام 2000 إلي 0.72 عام 2019، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث بلغ 0.8 في عام 2010 ثم بدأ في التراجع من عام 2011 إلي 0.76 وحتي وصل إلي 0.72 في عام 2019.

ب- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم: تراجع من 163.1 دولار في عام 2000 إلي 153.2 دولار في عام 2019، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث بلغ 337.8 دولار في عام 2010 ثم بدأ في التراجع من عام 2011 إلي 167.9 دولار وحتي وصل إلي 153.2 دولار في عام 2019.

ج- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة: تراجع من 241.1 دولار في عام 2000 إلي 237.5 دولار في عام 2019، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث بلغ 434.3 دولار في عام 2010 ثم بدأ في التراجع من عام 2011 إلي 341.4 دولار وحتي وصل إلي 237.5 دولار في عام 2019.

د- نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي:

تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي من 2.3% في عام 2000 إلى 2% عام 2019، كما بلغ متوسط الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 2.6%، وهي نسبة منخفضة، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث وصلت إلي 2.8% في عام 2010 ثم أخذت في التراجع إلي 2% في عام 2019.

هـ- نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي:

تراجعت نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي من 3.4% في عام 2000 إلي 3.1% عام 2019، كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 3.8% وهي نسبة ما زالت ضئيلة، ويرجع ذلك إلي الأحداث السياسية في ليبيا من عام 2011، حيث وصلت إلي 6.1% عام 2011 ثم أخذت في التراجع إلي 2% في عام 2019.

3- البعد البيئي للتنمية المستدامة في ليبيا:

أ- مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون: ارتفاعه من 36.8 ألف كليو طن عام 1990 إلي 50.1 ألف كيلو طن عام 2019، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

ب- مؤشر نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري: ارتفاع هذه النسبة من 98.9% في عام 1990 الي 99.2% عام 2019، مما يؤكد على تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

ج- مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة: تراجعه من 1.1% في عام 1990 إلي 0.8% عام 2019، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.

- **التوصيات:**

1- ضرورة العمل علي زيادة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

2- زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية (التعليم والصحة).

3- ضرورة زيادة الاهتمام بالعد البيئي للتنمية المستدامة.

4- إعطاء الأهمية القصـــوى لموضـــوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

5- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسـارعة لاسـتيعاب التطورات المسـتمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

6- العمل على تضييق الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة إعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.

7-العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.

8-زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات الى الوطن العربي.

9-زيادة عدد مستخدمي الإنترنت، وذلك بإتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

2- أحمد بشاره." **التنمية المستدامة ..أبعادها..مؤشراتها**". القاهرة. 29 اكتوبر 2015.

3- احمد مسلم، **قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادي فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، 2015).

4- آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية**، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات ، التوجهات ، الافاق، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012.

5- أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005).

6- بحث حول التنمية المستدامة علي الرابط التالي: http://communication.akbarmontada.com/t194-topic

7- بهاء أنور،" الاداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر"، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد4 ، عدد11** ، العراق. 2008.

8- جوهرة زازا" الاعتماد علي مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة: تجربه الهند".(**مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** . الجزائر، 2018)، **مجلد2، عدد2.**

9- حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2016).

10- حميدة بو عيشة، **العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012).

11- حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2016)

12- زينب عباس زعزوع، "دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"، **مجلة النهضة، المجلد 13، عدد 2**، إبريل 2012، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).

13- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** ، (عمان: دار المناهج ، 2006).

14- طلعت أديب عبد الملك، "دور التصدير في عملية التنمية"، **سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا**، القاهرة، 2008.

15- عبد الرحمن. العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**. رسالة دكتوراه. (جامعة فرحات عباس–سطيف. الجزائر، 2011).

16- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (عمان: دار صفاء، 2007).

17- علياء سهيل، التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق: المشاكل والحلول، **مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الأول، العدد الرابع، والسنة الثانية، 2017**(العراق: كلية الإمام الكاظم، 2017).

18- عماي عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**. مؤتمر علمي دولي. جامعة فرحات عباس. سطيف، 2008.

19- عمر محي، **ظاهرة التمويل الخارجي للبلدان النامية**، رسالة ماجستير، (الأكاديمية العربية المفتوحة، دنمارك،2009).

20- فاطمة حسن، **الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006).

21- القاهرة، المجلس الأعلي للتعليم، التنمية المستدامة.

22- كامل زنزون."**كفاءة استخدام التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة .2000).

23- مازن حسن الباشا،"أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991–2015)"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني** ، 2016، (جامعة الزرقا، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن 2016).

24- محمد ذكى، **أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000).

25- محمد نبيل الشيمي، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2538**، 26/ 1/ 2009.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- CAMRE, LAS "**The Sustainable Development in the Arab Re**gion", of Electricity and Energy/MOEE , Cairo Conference ,Egypt, 4 April, 2002

2- Harris.M. Jonathan . **Parlimentary Office Of Science and Technology**. Hayami. Yujiro. **Development Economic From the Poverty to the Wealth of Nations**. **Clasendon Press**. **Oxford**. 1997. 2000. p.5.

3- https://www.lebarmy.go.

4- https://www.lebarmy.go. "Google"

5- Shafik. N. . Bandyopadhyay. s.. **Sustainable Development and Environmental Quality Life**: **Working Paper**. **World Bank**. **Policy Research Working Paper**. **Wps 904**. 1999.